

### حرب شارك في مؤتمر للمرصد الجامعي في اليسوعية شاموسي: 25% من طلابنا مع الهجرة

نظّم المرصد الجامعي للمواقع الإجتماعي الإقتصادي التابع لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع مركز روبير شومان والمركز الدولي للتدريب، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، مؤتمر "هجرة الكفاءات من بلدان شرق وجنوب المتوسط وأفريقيا وإليها"، في إطار أعمال "الاتحاد من أجل الأبحاث التطبيقية عن الهجرة العالمية" (CARIM)، في حضور رئيس الجامعة البروفسور رينه شاموسي ووزير العمل بطرس حرب وجمع من الباحثين اللبنانيين والعرب والأوروبيين والأفارقة.

وأشار شاموسي في مستهل اللقاء أمس إلى أن "الأرقام التي زوّدنا إياها المرصد الجامعي بإدارة السيدة شوهيغ كاسباريان بين العام 2005 والعام 2008 تشير إلى أنّ 25 في المئة من طلابنا قرروا الهجرة. ولا شك في أنه تترتب على هذه المشكلة انعكاسات متعددة منها تفكك العائلات وتأذي إقتصاد البلد وإستغلال الزعماء السياسيين والدينيين لهذه الذريعة في مناقشاتهم ليزيدوا حدة الإنقسام".

وتابع شاموسي "انتم تعلمون أفضل مني أسباب هذه الهجرة لكن، إلى جانب الأسباب الأمنية والصعاب الإقتصادية التي تدعو إليها، لا يسعنا أن ننسى بعداً مهماً يتعلق بالنظام الجامعي في حد ذاته القائم اليوم. ففي كل البلدان، يتم تشجيع الطلاب على التنقل في جميع أنحاء العالم. فيأتون بأعداد كبيرة إلى منطقتنا لمتابعة عدد محدد من الفصول لكن عندما يتعلق الأمر بنا تبدو المسألة صعبة... فيفضل طلابنا المهاجرة هجرة نهائية حين يحصلون على شهادتهم. في أي حال، ستكون المشكلة القديمة المعروفة باسم "هجرة الأدمغة" والتي يمكننا وصفها اليوم بـ"تجلي العولمة" في صلب مناقشاتكم. عسى أن تسمح كفاءاتكم مجتمعة بإيضاح الأمور في شكل أفضل في هذا الميدان، وبإعطاء السياسيين فرصة تحديد الخيارات الملحة التي ينبغي القيام بها من أجل تنمية كل بلد وكل كيان".

وقال الوزير حرب "إن فتح الحدود بين البلدان والتبادل الحر للبضائع والخدمات وحرية حركة الرساميل ونقل المعلومات والمعرفة على المستوى العالمي، كلها حوافز جعلت شبابنا الأكثر كفاءة يتوجهون إلى جهات العالم المتعددة لإرضاء تطلعاتهم على صعيد المعرفة وطموحاتهم على صعيد المهنة. مع ذلك، تصبح هذه الرغبة الشرعية أليمة حين يسعى العنصر البشري إلى الهجرة الدائمة من دون أمل في العودة".

وتابع معيداً السياسات التي تساهم في الحد من الهجرة، منها إعادة إطلاق "المكتب الوطني للإستخدام"، والإصلاح القانوني والمؤسسي والمالي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي من أجل تغطية صحية شاملة وتقاعد لائق، وإعادة النظر في قانون العمل اللبناني ليصبح مطابقاً لمتطلبات المعاهدات الدولية. كما نبّه إلى أن هذه السياسات لا تكفي وحدها لمواجهة البطالة والهجرة بل يجب إطلاق عقد إجتماعي - إقتصادي من أجل التنمية والعمل، يسمح بإقامة توافق إجتماعي متين وإستراتيجية مستدامة وبرامج متماسكة على الاصعدة الإجتماعية والإقتصادية والتربوية.

وتحدثت مديرة وحدة الأمن والهجرة في اللجنة الأوروبية هيلين بورغاد عن عدم توافر المعطيات العلمية عن الهجرة في شكل كاف وهذا ما تحاول شبكة CARIM، التي تضم مراقبين علميين من دول الجنوب والبحر المتوسط وخبراء من بلدان الإتحاد الأوروبي، معالجته عبر دراسات أكاديمية ومراقبة وتوقع دفعات الهجرة من تلك البلدان وإليها وعبر تزويد صناعات القرار فيها تلك الدراسات لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المناسبة على أسس علمية.

وتوالفت الندوات مدى يومين نوقشت خلالها الأبعاد الديموغرافية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية والسياسية لموضوع الهجرة. وقدم عدد كبير من الأساتذة والباحثين مداخلاتهم منهم شوهيغ كاسباريان وفاديا كيوان وجورج قرم من جامعة القديس يوسف وحسن جوني من الجامعة اللبنانية وساري حنفي من الجامعة الأميركية في بيروت.